نظرة قانونية :

اللجان البرلمانية

د. فلاح اسماعيل حاجم

باقرارها النظام الداخلي تكون الجمعية الوطنية قد قطعت شوطا كبيرا في طريق التأسيس لبرلمانية حقيقية في عراق ما بعد الدكتاتورية ، ذلك ان النظام الداخلي يعد القانون الاساس الذي يراد له تنظيم النشاط الداخلي لجهاز الدولة التشريعي بما في ذلك تنسيق العمل بين اجهزته المساعدة ومنح المشروعية للقرارات الصادرة عنها. واذا كانت المهمة الاساسية للجمعية الوطنية العراقية هي كتابة مسودة الدستور الدائم (الفقرة (أ)من المادة الواحدة والستين من قانون ادارة الدولة) ومراقبة عمل السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية ؛

فان عملية تشريع القوانين تكمن في الصميم من مهمات الجمعية الوطنية؛ على نحو ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة الثلاثين من القانون المذكور. من هنا يبدو مبررا التأخير في تشكيل اللجان البرلمانية والمناقشة المستفيضة لهيكليتها؛ ذلك انها تشكل الخلايا الاساسية والتي لا يمكن ان يستقيم بدونها اي عمل برلماني حقيقي. ان
واحدة من الصفات المميزة للتركيبة الداخلية لجهاز الدولة التشريعي هي امتلاكه منظومة متكاملة من اللجان؛ تضطلع بمجموعها بمزاولة الاختصاصات الموكلة دستوريا لبرلمان الدولة؛ اذ يؤلف النظام الداخلي لذلك الجهاز مرشداً ومصدراً لعملها. ويمكن تصنيف تلك اللجان على اساس نوع المهمة الموكلة اليها (لجنة الاعضاء؛ اللجنة القانونية؛ لجنة الامن؛ اللجنة المالية.....الخ) اي كل ما بات يطلق عليه في القانون الدستوري لجان الاختصاص.

وعادة ما تمارس هذه اللجان نشاطها منذ تشكيلها في بداية الدورة البرلمانية والى نهاية الفترة المحددة قانونياً او دستوريا لمزاولة البرلمان مسؤولياته (في الحالة العراقية حتى ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٥,استناداً الى الفقرة ٥ من المادة ٦١ من قانون ادارة الدولة). وهنا تجدر الاشارة الى ان ثمة ما يشبه الاجماع على لجان اختصاص برلمانية تقليدية محددة نصت عليها تشريعات وانظمة البرلمانات المعاصرة. فيما تؤثر التركيبة القومية والعشائرية والدينية للمجتمع؛ وفي الكثير من البلدان ايضاً؛ في عدد تلك اللجان (في البرلمان الاسرائيلي ٩ لجان؛ في مجلس النواب الامريكي ٢٢ وفي مجلس الشيوخ ١٦ لجنة؛ في مجلس العموم البريطاني ١٥؛ في الغرفة السفلى لبرلمان السويد ١٦ لجنة...الخ) على انه تنبغي الاشارة هنا الى انه ليس هنالك من عدد ثابت لتلك اللجان؛ اذ يتغير عددها من دورة لاخرى. وربما كان للظرف العراقي الراهن بالاضافة الى التركيبة الحزبية لبرلمان الفترة الانتقالية العراقي الاثر الحاسم في تحديد عدد اللجان واوجه نشاطها. واعتقد انه كان من الاجدى تقليص عدد اللجان في الجمعية وزيادة عدد اعضاء كل لجنة ومنحها صلاحية تشكيل اللجان الفرعية لانجاز المهمات ذات الطبيعة المتشابهة؛ وذلك ليس بغريب على التجارب البرلمانية. اذ ان توزيع الاعضاء بمجاميع صغيرة على اللجان البرلمانية قد يؤدي الى ما يمكن ان نطلق عليه تضارب الصلاحيات والذي سيفضي؛ على نحو ما تشير التجارب البرلمانية؛ الى فوضى العمل وتنازع القرارات. ثمة
اساليب عدة لتشكيل اللجان البرلمانية؛ لكن الاكثر شيوعا في البرلمانات المعاصرة هو اسلوب المحاصصة الحزبية والذي يأخذ بعين الاعتبار حجم الفرق والكيانات الحزبية الممثلة في البرلمان عند تحديد عدد اللجان ونسبة تمثيل القوى السياسية فيها مع ان بعض التشريعات اوكلت رسمياً مهمة تعيين اعضاء اللجان لرئيس البرلمان (اليابان؛ الهند؛ هولندا). الا ان ذلك لا يعني غياب التعيين الفوقي للجان البرلمان من قبل رئيس الدولة وحزبها الحاكم؛ ولا سيما في دول الانظمة الشمولية والدكتاتورية التي ترى في اللجان البرلمانية؛ كما في البرلمان ذاته؛ اجهزة استشارية ليس الأ.

وما زلنا بصدد الحديث عن حجم الصلاحيات التي تتمتع بها اللجان البرلمانية، لابد من الاشارة الى ان جدلاً واسعاً كان ولا يزال دائراً بين فقهاء القانون الدستوري حول الجوانب السلبية والايجابية لتوسيع صلاحيات اللجان البرلمانية ؛ ففي حين يرى بعضهم ان زيادة اختصاصات تلك اللجان قد يؤدي الى نقل مركز الثقل من قاعة النقاشات الى دوائر اللجان الضيقة مما يعد اخلالاً بمبدأ جماعية العمل؛ وجد اخرون في توسيع صلاحيات اللجان تحقيقاً لمبدأ تقسيم العمل و عاملاً مساعداً في تفعيل البرلمان وتسريع العملية التشريعية. وفي جميع الاحوال لا ينبغي لمبدأ التخصص والذي يكمن في صميم توزيع البرلمانيين على اجهزة البرلمان الداخلية (اللجان) ان يكون ذريعة لترحيل اختصاصات البرلمان الى لجانة الدائمة؛ ذلك لان اللجان المنبثقة عن البرلمان ليست سوى اجهزة داخلية يراد لها ان تكون مساعداً لجهاز الدولة التشريعي وليس بديلاً له.
ان
استعراضاً سريعاً للخريطة البرلمانية المعاصرة سيبين اوجه التشابه والتمايز بين النظم البرلمانية وخصوصاً في مجال آليات عمل لجانها المختصة. ففي حين اوكلت اغلب التشريعات والانظمة الداخلية لتلك اللجان مهمة دراسة مشاريع القوانين واجراء التعديلات الضرورية عليها ومن ثم احالتها لجلسة البرلمان؛ منحت اخرى اللجان البرلمانية امكانية ممارسة اختصاصات الجهاز التشريعي للدولة في حالة حل البرلمان او انتهاء الفترة القانونية لدورته. معنى ذلك ان تلك التشريعات تنظر الى اللجان البرلمانية ليس فقط باعتبارها اجهزة فرعية للبرلمان وانما بوصفها بديلاً من السلطة التشريعية (اسبانيا؛ المكسيك؛ بوليفيا فنزويلا.....الخ). حتى ان الدستور الاسباني اباح للجانه الدائمة اصدار بعض التشريعات مؤقتة السريان وخصوصاً عند تأخر انعقاد الدورة البرلمانية لهذا السبب او ذاك او انقضاء فترتها الدستورية (المادة ٧٨).
من المسائل التي استأثرت باهتمام كبير من المختصين بالشأن البرلماني هي ممارسة الصلاحيات الرقابية من قبل لجان الجهاز التشريعي للدولة حيث تقوم الاخيرة بالتحقيق والاستجواب؛ وقد منحتها اغلب التشريعات امكانية الطلب الى اعضاء الجهاز التنفيذي للدولة والقادة السياسيين المثول امام اجتماعات تلك اللجان والادلاء بما يمكن ان يسهل المهمة الرقابية للبرلمان؛ في الوقت ذاته من الضروري الاشارة الى ان اعضاء السلطة التنفيذية لا يتحملون مسؤولية مباشرة امام اللجان البرلمانية وقرارات الاخيرة لا تكون الزامية بالنسبة لهم. هذا فضلا عن ان للبرلمان الحق في تشكيل لجان مختصة مؤقتة تكون مهمتها الاساسية اجراء التحقيق عند الضرورة. على انه لابد من التذكير هنا بان ما يميز عمل اللجان المذكورة هو ان جلساتها سرية؛ وفي كثير من الاحيان يترتب على اعضائها تقديم تعهد خطي بعدم تسريب ما يدور في جلسات اللجنة (لجان الامن والدفاع على وجه الخصوص) فيما تعد محاضر الجلسات وثائق سرية غير قابلة للنشر.
ان من القضايا المهمة والتي شكلت ولاتزال تشكل معضلة للكثير من البرلمانات مسألة التزام البرلمانيين بحضور اجتماعات لجان الاختصاص المختلفة. فغياب عدد محدد من الاعضاء فضلا عن اخلاله بالنصاب القانوني ومشروعية القرارات المتخذه من قبل اللجان؛ فانه يؤثر سلبا على مجمل عمل البرلمان ويعيق اداءه الوظيفي. وقد ذهبت الانظمة الداخلية البرلمانية الى معالجة هذه المسألة باساليب مختلفة توزعت بين اعفاء العضو من عمل اللجنة وحسم نسبة من راتبه الشهري (في البرلمان الفرنسي مثلا).
ان انني اعتقد ان اهتماماً استثنائياً ينبغي ان تحظى به لجان الجمعية الوطنية الانتقالية ليس لانها تعمل في ظروف بالغة التعقيد والحراجة حسب؛ بل لانها تشكل مدرسة ابتدائية للكثير من نواب الشعب الذين سيدخلون التأريخ رواداً لاول تجربة برلمانية حقيقية في تأريخ العراق المعاصر.

كيف انتخبت (٤) مرات في عام واحد؟

د. طالب مراد

هذا رابع انتخاب اشترك بها في عام واحد ،نعم في عام واحد اشتركت في أربعة انتخابات دفعة واحدة ،كانت الأولى انتخابات الرابطة المهنية للعاملين بمنظمتنا الدولية في الشرق الأوسط و اخترت رئيساً للرابطة ، في المرة الثانية اشتركت في انتخابات الرابطة العامة للعاملين في الهيئات الدولية العاملة بالقاهرة و أصبحت رئيسها أيضا ، أما المرة الثالثة فكانت في شهر كانون الثاني من هذا العام اذ حاولت و معي أخوة من العراقيين المقيمين هنا بالقاهرة تنظيم انتخابات نيابة للعراقيين ولا أعلم أحسبت المفوضية العليا للإشراف على الانتخابات أصواتنا أم لا ،لكن في الأقل حاولنا المشاركة و كان للحدث أثر طيب فهناك من يتمسك بحقه في التصويت ،أما المرة الرابعة فهي الانتخابات النيابية البريطانية اذ سافرت هناك للمشاركة بها ، و أنا أدرك و عمري يقترب من الستين أنه لم تتح لدي طوال عمري السابق مثل هذه الفرص للاشتراك في كل هذه الانتخابات في هذا المدى الزمني القصير ،لذا تملكتني سعادة كبيرة.

عندما ذهبت للانتخابات البريطانية هذا العام تأملت في المعايير التي يختار المواطنون هناك مرشحيهم على أساسها، و كيف يعلن هؤلاء المرشحون عن أنفسهم و برامجهم.
يعلم كثيرون أن الانتخاب أمر شبه مقدس في بريطانيا صاحبة التقاليد الأعرق في الحقوق المدنية و السياسية، فجدة زوجتي مثلاً داومت على الاقتراع طوال عمرها حتى ماتت عن عمر يناهز التسعين عاماً منذ عشر سنوات تقريباً،أي أنها رغم السن المتقدم لم تفوت أية انتخابات و كانت يسارية متحمسة،و لاحظت أنه حتى المتقاعدين يذهبون و بعضهم يصطحب حيوانه الأليف معه لمقر التصويت! و من عادة كبار السن أن يتزينوا و يلبسوا الملابس الأنيقة و كأنهم ذاهبون إلى حفل أو مناسبة سعيدة.
كما لا تجد هذا القدر من الدعاية الكبيرة المعروفة ببلادنا من العالم الثالث و الدول العربية على الرغم من قلة عدد دولنا التي بها انتخابات فعلية،و بالكاد تستشعر أنك في يوم اقتراع، ربما تجد ورقة انتخابية على شباك بيت مواطن أو حديقته و هي حالات قليلة، و طبعاً لا أحد يتجرأ فيضع هذه الورقة على بيت جيرانه و لا على باب كنيسة و لا في المحال العامة، فقط تراها على أبواب منازل و مساجد المسلمين و بكثرة،البريطانيون يدرون أن الأداء و البرنامج الواقعي و العملي و القابل للتطبيق هو أساس الاختيار فلا يرهقون أنفسهم بدعاية صاخبة و مزعجة.
حضوري للانتخابات في بريطانيا يجعلني أفكر فيما يحدث هنا في العالم الثالث،ليس للمقارنة المجردة، و لكن لمجرد إعطاء أضواء على طريق التغيير قد تجد من يسترشد بها.
تنافس ثلاثة مرشحين أحدهم هو السيد توني بلير رئيس حزب العمال و الفائز باستحقاقين سابقين،و هو من أصل كاثوليكي، علما أن نسبة الكاثوليك في بريطانيا لا تزيد عن ٧ بالمائة،و طوال عهدهم تعرضوا لظلم شديد، و مع ذلك انتخب من قبل و ها هو يفوز للمرة الثالثة،ليصبح أول زعيم عمالي يحصل على فترة ثالثة على التوالي.
أما مرشح حزب المحافظين مايكل هاوارد فهو ابن مهاجر يهودي من يوغسلافيا و البعض يقول من رومانيا،و قد غير لقبه الأصلي إلى هاوارد، ووصل والده للبلاد قبلي بعقدين من الزمان، و كثير من البريطانيين لا يعرفون و لا يهتمون بان يعرفوا- هذه الحقائق عنه،ومع ذلك استطاع مايكل أن يخوض غمار العمل العام باعتباره بريطانياً بل و سيصبح زعيم أحد الحزبين الرئيسين في البلاد بل الحزب الأكثر انتصاراً للقيم المحافظة، و من المستحيل أن تجد أحدا يهاجم هذا المرشح على أساس أنه من عائلة مهاجرة،أو أنه يهودي مع الأخذ في الاعتبار أن تعداد اليهود نحو ربع مليون نسمة فقط من أصل ٥٩ مليون بريطاني، و بالطبع لم يعتمد هذا المرشح على مغازلة هؤلاء في دعايته الانتخابية.
أما المرشح الثالث عن حزب الأحرار الديموقراطيين فهو تشارلز كينيدي البالغ من العمر٤٤ عاماً و ينحدر من اسكتلندا،التي لا تزيد نسبة أهلها عن ٩٪ من تعداد المملكة المتحدة.
قصدت بإيراد هذه المعلومات عن أصول المرشحين و تعداد القوميات و الأديان و المذاهب التي ينتمون اليها ان اوضح أن هذه معلومات لا قيمة لها لدى المواطن الناخب هناك،فلا أحد يفكر بهذا الشكل،فاختيار المرشح لا يتم بناء على شخصه بل اساس برنامجه السياسي ومحاسبة تكون على سياساته،و صدقه في تنفيذ ما وعد به. يفكر البريطاني في أداء الحكومة حتى يستطيع أن يقرر بعد سنوات هل يعيد انتخابها أم ينصرف عنها لمرشحين آخرين يفيدونه أكثر،عندما يعطي المواطن صوته لبلير مثلا فإنه يفكر في كل ما أداه هذا الشخص و حزبه طوال السنوات الماضية.
لا يفكر البريطاني هل هذا الشخص متدين و يصلي أو هل هذا المرشح من منطقتي أو عائلتي أو مذهبي أو قوميتي، بل يفكر مثلا في قائمة الخدمات التي يطرحها هل تقل عن مرشح آخر أم تزيد، يفكر هل لو اختار فلاناً سوف يعني ذلك زيادة عدد أيام انتظار المواطن لتوقيع كشف طبي في مستشفى عام و هل سيضيف جراحة ما للجراحات المشمولة بالعلاج وفقا للضمان الاجتماعي، يفكر البريطاني هل سيدعم هذا المرشح تقاعدا أفضل لي، هل سيزيد الضرائب على الفئة التي انتمي لها من فئات الدخل الخ.
بالمقابل نحن لدينا تركيز على أصول المرشحين و الانتماءات الأولية لهم، و من هنا تحدث المحاصصة،و تجر البلاد ما لا تحمد عقباه. أنا قادم من هذه الأجواء و أعلم جيدا أن هذا التفكير موجود و سيستغرق وقتا لاستبداله، و علينا أن ننظر لتجارب أخرى لنتعلم و إلا فالناس لو لم يروا بديلا لظلوا متمسكين بما تربوا عليه من التفكير و العادات التقليدية.
أتساءل بألم: لماذا نستورد من الغرب الدش و الأجهزة التكنولوجية ، و ليس الأفكار الجيدة التي تبني وطنا؟
أتذكر أنني قبل الحرب الأخيرة بعام تقريبا كتبت مقالا في بعض المواقع العراقية بعنوان"كردي فيلي رئيسا للعراق" و بينت بنوع من الدعابة أنه لو تم اعتماد التوزيع القومي و المذهبي بالعراق أساساً لتوزيع المناصب فالأحق بمنصب رئيس الدولة يجب أن يكون كرديا فيليا باعتباره ينتمي للفئتين الأكبر مذهبيا و قوميا-شيعة و أكراد- هذا إذا قمنا بجمع تعدادهما!!
نقطة أخرى جالت بخاطري و هي أن الكثير من وسائل الإعلام في منطقتنا، و حتى في بريطانيا توقعت أن يكون للحرب بالعراق تأثير كبير على مجريات السياسة الداخلية في بريطانيا و نتيجة الانتخابات الأخيرة، و هذا صحيح الى حد ما و لكنه ليس العامل الأول في تصويت الناخب لا سيما بعد انتهاء الحرب بعامين، فحزب الديموقراطيين الأحرار مثلاً أعطى قضية الحرب بالعراق أولوية كبرى في برنامجه الانتخابي و مع ذلك لم يفز بسوى ٦١ مقعدا من أصل ٦٤٥,
و قد يسأل البعض لماذا ذهبت بنفسي الى بريطانيا للتصويت و قد يصفني البعض بال"بطران"؛ لذا أريد أن أوضح بعض الخواطر التي قد تفسر تعلقي بالمشاركة في هذه الانتخابات بالذات..
في عام١٩٧٤ كنت طالبا في المرحلة الأخيرة من رسالة الدكتوراه و كنت مقيماً في إحدى المناطق الريفية خارج ليفربول،وانقطعت بي السبل و نفدت مواردي المالية، و طرد أهلي و أسرتي- و هم من الكرد الفيلية- وقتها من بغداد و صودرت أموالنا. فشلت في أن أعلم أين حط بهم الترحال،و كان عندي شعور داخلي أن أمرا جللا قد حدث في بيتنا و قيل لي أن جنسيتي العراقية أسقطت عني، و لانتهاء مدة إقامتي ببريطانيا وجدت نفسي في موقف لا احسد عليه فذهبت لعضو البرلمان عن حزب المحافظين بمنطقة سكني، وكان رجلا متقدما في العمر ضعيف السمع، حكيت له قصتي و لم يفهم كيف تسحب حكومة ما فجأة الجنسية عن مواطن بينما هو في الخارج منذ ٥ سنوات، و قد حاولت بصعوبة أن أوضح له مأساة الكرد الفيلية،فلم يفهمها مثلما صعب عليه فهم التمييز الممارس ضد الكرد بالعراق، الحقيقة كان حواراً من جانب واحد، و لكن الرجل كان كريما معي و توسط لدى الداخلية لعدم ملاحقتي بحجة انتهاء مدة الإقامة حتى انهي رسالتي العلمية، على الرغم من إنني لم أكن وقتها مواطنا بريطانيا، في الوقت الذي كان مواطنون من بلادي يقتلون و يشردون أهلنا من الكرد الفيلية.
و في ١٩٨٤ ألقت بي الأمواج العاتية على شواطئ مالطة دون جواز سفر-قادما من ليبيا التي أعطيتها خبرتي في مجال تخصصي لتسع سنوات متصلة، و طلعت من "المولد بلا حمص".
أردت العودة الى بريطانيا حيث عائلتي الصغيرة إذ كنت قد رزقت قبلها بأربعة أشهر بطفل(دانا) و لم أره بعد.
و عندما ذهبت للسفارة البريطانية بمالطة،قالوا لي أن جواز سفري العراقي يعد ملغى حسب السفارة العراقية لذا لا يستطيعون إعطائي سمة دخول لبلادهم على وثيقة غير معترف بها من حكومة بلاد، و للمرة الثانية يتدخل عضو البرلمان عن منطقتنا ويلز اذ تعيش زوجتي و هو نيل كينيك زعيم حزب العمال و الذي نافس مارجريت تاتشر عدة مرات و تدخل لدى الجهات المختصة بوزارة الخارجية البريطانية و أرسل ورقة لتسهيل سفري الى بريطانيا- و لم أكن مواطنا حتى تاريخه- و حال وصولي هناك قابلني و تساءل بدهشة: لم لم استخرج وثيقة بريطانية رغم قدومي لبلاده منذ١٥ عاماً و تزوجي من أهلها و بعد أن أصبح لدي أطفال يعتبرون بريطانيي الجنسية قانوناً ؟ .
قلت له ببساطة "إنني أتمنى العودة الى العراق و ليس لدي خطط للعيش خارجه"،و هو ما لم يحدث أبداً حتى عام ٢٠٠٣،فنظر لي نظرة تعجب لم أفهمها وقتها،لكن الآن أتذكر و أدرك مغزاها بعد مرور ٢١ عاما،فسوف يتخرج ابني هذا العام من الجامعة و لم يسمح لي بالعودة لبلادي طوال معظم عمر ابني و من قبل مولده حتى.
و في منتصف آذار ١٩٨٨، و كانت حادثة حلبجة قد زلزلت قلب كل إنسان لديه ضمير،ذهبت و زوجتي لمقابلة عضو البرلمان الأوربي عن منطقتنا، السيد لاو سميث و هو يساري عمالي معروف و ذلك بعد أن نُشرت شذرات في الجارديان عن فاجعة حلبجة، و قامت زوجتي للتو بعمل بوست كارد معبر عن هذه الجريمة، طبعت منه ألف نسخة بمطبعة بالقرية و رفض صاحب المطبعة البريطاني أن يتقاضى منا مقابلا لتعاطفه مع ضحايا صدام في حلبجة،أعطينا كما من الكارتات للسيد سميث و أخذها بدوره لسيلزبورج حيث مقر البرلمان الأوربي و وزعها على الصناديق البريدية لأعضاء البرلمان هناك، السيد سميث أصبح لاحقاً عضواً بالبرلمان البريطاني و كان دوماً متفهما لمعاناة الشعب العراقي.
و في عام ١٩٩١ و أثناء الهجرة المليونية الشهيرة لشعبنا الكردي على جبال كردستان و الحدود مع تركيا و ايران هربا من بطش صدام و خوفا من قمعه،ذهبت و زوجتي لمقابلة عضو برلماننا المحلي السيد نيل كينيك مرة أخرى و الذي أصبح وقتها رئيس حزب العمال و رئيس حكومة الظل ببريطانيا،كان لقاء حزينا بفعل أجواء التوتر التي كانت بالعراق و بطش صدام بالكرد و الشيعة و هرب أكثر من مليون و نصف المليون من الكرد للجبال الباردة، أخبرت السيد كينيك أن هناك بعضا من القيادات الكردية تريد مقابلته، و كانت هناك بالفعل علاقات لديهم مع حزبه و لكن لم تتم مقابلات لهم على مستوى رئيس الحزب. وافق الرجل و بعدها بيومين توجهت و الدكتور محمود عثمان لمقابلة مسؤول العلاقات الخارجية بحزب العمال و الذي اصبح اللورد جورج روبرنسون الذي أصبح لاحقا أمينا عاما لحلف شمال الأطلنطي،واستقبلنا الرجل بحفاوة و كان اجتماعا مثمراً.
كما استقبل لاحقاً السيد كينيك بالبرلمان البريطاني بلندن كلا من السيد هوشيار زيباري و السيد عادل مراد و قياديا كرديا آخر لا أتذكر اسمه.
عبر سنوات و الى الآن تراكمت لدي مشاكل عدة بعملي و غالبها تم صنعه من قبل ضغوط أذناب النظام السابق المنتشرين بأنفسهم أو بضغوطهم أو عطاياهم في كل العالم بما في ذلك المنظمات الدولية.
و حتى سقوط النظام آثرت الصمت إذ كنت أخاف على سلامتي و أسرتي الصغيرة خاصة مع تنقلي الدائم في مناطق تشهد توترات بالعالم كأفغانستان و الصومال و غيرها.
بعد سقوط صدام حاولت إصلاح أوضاعي الوظيفية، و كما توقعت لم يقف معي سوى عضو برلماننا في ويلز السيدة ايرين جيمس،و عضو البرلمان البريطاني"دون توهي"،و وزير المساعدات الخارجية هيلاري بين،و مع كل الأسف لم يسألني أحد من أولاد عمنا بالعراق و بعضهم أكراد و لم يعرضوا أية مساعدة لرفع ما تعرضت له من إجحاف بل ساعدوا أشخاصاً كانوا في خندق النظام و دعموه عبر اختراقهم لبعض المنظمات الدولية، و العجيب أن هؤلاء مازالوا موجودين بالوزارات.
فكيف لا أحرص على أن أشارك في انتخابات بلد أعطاني كل هذا الدعم حتى قبل أن أصبح من مواطنيه رسمياً؟
الآن، بمنطقة سكني، توجد ثلاثة مقرات لنواب عن الدائرة نفسها الأول نائب ببرلمان ويلز و مقره كارديف و الثاني نائب عن المنطقة لبرلمان عموم المملكة المتحدة و مقره لندن ثم نائب المنطقة في البرلمان الأوربي بسالزبورج(هذا بينما في العراق من يحتج على وجود برلمان لإقليم كردستان)و للنواب الثلاثة مقار بمنطقتنا يراجعهم فيها المواطنون و لأي سبب أو مشكلة، و تسمى هنا بالعيادة، أحيانا تكون مقرات الثلاثة متجاورة أو قريبة، و النواب هم من أبناء المنطقة و يهتمون بمتابعة المواطنين بها بل يعرفون الكثير منهم شخصياً.
فإذا كانت هذه هي المعاملة التي تعطيني إياها مواطنتي هناك فكيف كنت أتأخر عن الاقتراع و اختيار أشخاص يخدموننا بهذا التفاني؟
إنني أتمنى و قد خطا العراق نحو درب الديموقراطية الطويل بدليل المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات الأخيرة و حتى في المحافظات التي اختطفها الإرهابيون خرج فيها البعض بجرأة و شجاعة للتصويت و منهم نسوة كن يحملن أطفالهن الرضع غير آبهات بالتهديد و الوعيد، أفكر في أن نوظف هذه الرغبة العارمة لدى العراقيين في المشاركة السياسية،و علينا أن نتعلم من البلاد ذات الباع الطويل في الممارسات الديموقراطية درسا جديدا نطبقه في الانتخابات القادمة نهاية هذا العام.
و أدعو الباري أن يعطيني عمرا لأرى في العام نفسه الانتخابات الخامسة بالعراق، و ليجعل الله أيامنا كلها انتخابات (ديموقراطية).